بلاغة المجاز المرسل
عند القرطبي وابن جزي وأبي حيان الأندلسي

د. خلدون صبح

وهو أحد أنواع المجاز اللغوي، وقد أشار القدماء إلى هذا النوع من المجاز فابن قتيبة يقول: «العرب تستعير الكلمة فتضعها مكان الكلمة إذا كان المسمى بها بسبب من الآخر أو مجاورًا لها أو مشاكلاً»[1].

وعرَّفه القزويني بقوله: «هو ما كانت العلاقة بين ما استعمل فيه وما وضع له ملابسة غير التشبيه»[2]. وبذلك أخرج القزويني المجاز المرسل من باب التشبيه.

وسُمِّي هذا النوع مرسلاً، لأنَّ الإرسال في اللغة الإطلاق، والمجاز الاستعاري مقيَّد بادّعاء أنَّ المشبه من جنس المشبه به، والمرسل مطلق ومحرر من هذا القيد. وقيل: إنما سُمِّي مرسلاً لإرساله عن التقييد بعلاقة مخصوصة، بل ردد بين علاقات بخلاف المجاز الاستعاري، فإنه بعلاقة واحدة وهي المشابهة[3].

وذكر السيوطي[4] هذا النوع من المجاز تحت عنوان (المجاز في المفرد) بعد أن عدَّ (المجاز العقلي) مجازًا في التركيب، وذكر أنواعه.

المجاز المرسل عند المفسرين الأندلسيين:

تناول المفسرون الأندلسيون المجاز المرسل بالتحليل والدراسة للوصول إلى المقتضى البلاغي لهذا النوع أو ذاك فمن أنواع المجاز التي ذكروها في تفاسيرهم:

---

(1) تأويل مشكل القرآن، ص ١٠٢.

(٢) الإيضاح ٣٩٧/٢؛ والتلخيص، ص ٢٩٥.

(٣) حاشية الدسوقي ٢٩/٤.

(٤) الإتقان ٧٥٦/٢ وما يليها.

١ – إطلاق اسم الكل على الجزء:

نحو قوله تعالى: ﴿يجعلون أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ﴾[١]. ولم يشر القرطبي[٢] في تفسيره إلى معنى الأنامل، فالمراد من الأصابع، وهي الكل، الجزء، فعبَّر الله عزَّ وجلَّ بالكل عن الجزء، مبالغة بالفرار والهروب النابع من المنافقين، والإصرار على عدم استماعهم إلى القرآن أو الإسلام. وهذا المعنى ذكره ابن جزي فقال: «فإن قيل: لِمَ قال أصابعهم ولَمْ يقل أناملهم، والأنامل هي التي تجعل في الآذان؟ فالجواب أنَّ ذكر الأصابع أبلغ لأنها أعظم من الأنامل ولذلك جمعها، مع أنَّ الذي يجعل في الآذان السبابة خاصة»[٣].

ومما يلاحظ في كلام ابن جُزي السابق أنه لم يشر إلى علاقة الجزء بالكل، أو الكل بالجزء، باصطلاح الألفاظ نفسها، وهذا ما تميَّز به أبو حيان حينما فسَّر الآية السابقة فقال: «... وأراد بالأصابع بعضها لأنَّ الأصبع كلها لا تجعل في الأذن، إنما تجعل فيها الأنملة، لكن هذا من الاتساع وهو إطلاق كل على بعض. ولأنَّ هؤلاء، لفرط ما يهولهم من إزعاج الصواعق، كأنهم لا يكتفون بالأنملة، بل لو أمكنهم السد بالأصبع كلها لفعلوا، وعدل عن الاسم الخاص لما يوضع في الأذن، إلى الاسم العام، وهو الأصبع، لما في ترك لفظ السبابة من حسن أدب القرآن، وكون الكنايات فيه تكون بأحسن لفظ. لذلك ما عدل عن لفظ السبابة، إلى المسبِّحة والمهلِّلة، وغيرها من الألفاظ المستحسنة، ولم يلفظ المسبحة ونحوها، لأنها ألفاظ مستحدثة لم يتعارفها الناس في ذلك العهد، وإنما أحدثت بعد»[٤].

(1) سورة البقرة ١٩/٢.
(2) الجامع ٢١٠/١.
(3) التسهيل ٣٩/١.
(4) البحر ٨٦/١.

وأبو حيان في تفسيره السابق استعمل (العام) و(الخاص) وهي ألفاظ تفرَّد بها إضافةً إلى ما اصطلح عليه من علاقة الجزء بالكل، والكل بالجزء، بل إنه أطلق تسميات على الأصابع كالمهللة والمسبحة، وبرر عدم استعمالها، معتمدًا العلمَ الاستدلالي، بكونها لم تكن معروفة في وقتها.

ومن إطلاق الكل على الجزء قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُسَنَّدَةٌ يَحْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ هُمْ الْعَدُوُّ فَاحْذَرْهُمْ قَاتَلَهُمْ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُون﴾[١].

قال السيوطي في تفسير الآية:أجسامهم أي وجوههم، لأنه لم ير جملتهم[٢].

أما القرطبي فلم يذكر معنى الوجه، وإنما ذكر المنظر العام أو الهيئة. ولم يصرِّح بإطلاق الكل على الجزء [٣].

واقتصر ابن جزي على ذكر حسن الصور من غير أن يفصل أو يفرق بين صورة الوجه أم الجسم[٤].

وقال أبو حيان في ذلك: «﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ﴾ الخطاب للرسول ﷺ أو للسامع، أي لحسنها ونضارتها، وجهارة أصواتهم، فكان منظرهم يروق ومنطقهم يحلو»[٥].

ونلاحظ في هذا الموضع أنَّ المفسرين الثلاثة لم يصطلحوا على إطلاق الكل بمعنى الجزء، وإنما قد نستدل من كلامهم على معنى ملاحة الوجوه.

(1) سورة المنافقون: ٤/٦٣.
(2) الإتقان ٢/٧٥٥.
(3) الجامع ١٨/١١٥.
(4) التسهيل ٤/١٢٢.
(5) البحر ٨/٢٧٢.

ومن الممكن أن تعكس هذه العلاقة اللغوية المجازية، فيطلق اسم الجزء على الكل.

٢ – إطلاق اسم الجزء على الكل:

نحو قوله تعالى: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾[١]. فصل القرطبي القول في الآية السابقة، وفسَّر «وجه» بمعنى الذات الإلهية فقال: «﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾ أي ويبقى الله؛ فالوجه عبارة عن وجوده وذاته سبحانه، وهذا الذي ارتضاه المحققون من علمائنا: ابن فورك، وأبو المعالي، وغيرهم. وقال ابن عباس: الوجه عبارة عنه كما قال: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالإِكْرَامِ﴾[٢]. وقال أبو المعالي: وأما الوجه فالمراد به عند معظم أئمتنا وجود الباري تعالى، وهو الذي ارتضاه شيخنا. ومن الدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾. والموصوف بالبقاء عند تعرض الخلق للفناء وجود الباري تعالى. وقد مضى في (البقرة) القول في هذا عند قوله تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾[٣] وقد ذكرناه في (الكتاب الأسنى) مستوفى.

قال القشيري: قال قوم هو صفة زائدة على الذات لا تُكيَّف، يحصل بها الإقبال على من أراد الرب تخصيصه بالإكرام. والصحيح أنْ يقال: وجهه وجوده وذاته، يقال: هذا وجه الأمر، ووجه الصواب وعين الصواب. وقيل: أي يبقى الظاهر بأدلته كظهور الإنسان بوجهه. وقيل: وتبقى الجهة التي يتقرب بها إلى الله»[٤].

فالقرطبي يستشهد بالشعر لإثبات فناء كل شيء في الآخرة إلا ذات الله

(1) سورة الرحمن ٢٧/٥٥.
(2) سورة الرحمن ٢٧/٥٥.
(3) سورة البقرة ١١٥/٢.
(4) الجامع ١٥٠/١٧-١٥١.

ووجوده ويقيس الآية على آية أخرى في سورة البقرة، فإطلاق الجزء وهو (الوجه) أراد به الكل وهو (ذات الله).

وابن جزي يصرِّح بهذا الوجه والمعنى فيقول: «الوجه هنا عبارة عن الذات»[١].

ويقيس أبو حيان الآية على كلام العرب مشيرًا إلى علاقة الجزء بالكل، فيقول: «... والوجه يعبر به عن حقيقة الشيء والجارحة منتفية عن الله تعالى ونحو كل شيء هالك إلا وجهه، وتقول صعاليك مكة: أين وجه عربي كريم يجود عليَّ»[٢].

فالمراد من قول الصعاليك (وجه عربي) رجل عربي. فأطلقوا الجزء على الكل.

٣ – إطلاق المسبَّب على السبب :

نحو قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُرِيكُمْ آيَاتِهِ وَيُنَزِّلُ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ رِزْقًا﴾[٣].

وكلمة (رزقًا) هي محل المجاز: «فالسماء لا تمطر رزقًا، وإنما تمطر مطرًا يتسبب عنه الرزق. فالرزق نتيجة للسبب الذي هو المطر. والعلاقة المانعة عن إرادة معنى الرزق الحقيقي تُسمَّى المسببية»[٤].

وهذا التحليل الدقيق للآية لم نجده بالتفصيل في تفاسير الأندلسيين، بل إن القرطبي فسَّر الرزق، أي فسَّر الشيءَ بالشيء نفسه، من غير أن يشير إلى مسببه وهو المطر، فقال في قوله تعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ رِزْقًا﴾: جمع بين إظهار الآيات وإنزال الرزق؛ لأنَّ بالآيات قوام الأديان، وبالرزق قوام الأبدان، وهذه الآيات

(1) التسهيل ٤/٨٨٤.
(2) البحر المحيط ٨/١٩٢.
(3) سورة غافر: ٤٠/ ١٣.
(4) صناعة الكتابة، ص ٢٠٠.

هي السماوات والأرضون وما فيهما وما بينهما من الشمس والقمر والنجوم والرياح والسحاب والبحار والأنهار والعيون والجبال والأشجار وآثار قوم هلكوا»[١]. واقتصر ابن جزي على تفسير الرزق بالمطر فقط[٢].

وتميز أبو حيان في تحليله للمجاز المرسل في هذه الآية، إذا ما قورن بالقرطبي، وابن جزي، إذ أشار إلى أنَّ المطر سبب قوام البدن، أي الرزق، فقال في قوله تعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ رِزْقًا﴾: وهو المطر الذي هو سبب قوام بنية البدن، فتلك الآيات للأديان، كهذا الرزق للأبدان»[٣].

ومن إطلاق المسبَّب على السبب قوله تعالى: ﴿وَلْيَسْتَعْفِفِ الَّذِينَ لاَ يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَآتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ وَلاَ تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِتَبْتَغُوا عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَنْ يُكْرِهُّنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾[٤].

قال القرطبي: « ﴿لاَ يَجِدُونَ نِكَاحًا﴾ أي طَوْل نكاح، فحذف المضاف. وقيل: النكاح ها هنا ما تُنكح به المرأة من المهر والنفقة، كاللِّحاف اسم لما يُلتحف به، واللباس اسم لما يلبس، فعلى هذا لا حذف في الآية، قاله جماعة من المفسرين؛ وحملهم على هذا قوله تعالى: ﴿حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ فظنوا أنَّ المأمور بالاستعفاف إنما هو عدم المالَ الذي يتزوج به. وفي هذا القول تخصيص المأمورين بالاستعفاف؛ وذلك ضعيف، بل الأمر بالاستعفاف متوجّه لكل من تعذَّر عليه

(1) الجامع ١٥/٢٦٧.
(2) التسهيل ٤/٣.
(3) البحر ٧/٤٥٤.
(4) سورة النور: ٢٤/٣٣.

النكاح بأيَّ وجه تعذَّر، كما قدمناه، والله تعالى أعلم»[١].

فالمال والمؤونة يتسبب عنه النكاح، والنكاح نتيجة للسبب الذي هو المال، والعلاقة المانعة من إرادة معنى المال الحقيقي تسمَّى المسببية: وأشار ابن جزي إلى هذا المعنى المجازي من غير أن يسميه أيضًا فقال: «﴿وَلْيَسْتَعْفِفِ الَّذِينَ لاَ يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ أمر بالاستعفاف وهو الاجتهاد في طلب العفة من الحرام، لمن لا يقدر على التزوج، فقوله: ﴿لاَ يَجِدُونَ نِكَاحًا﴾. معناه لا يجدون استطاعة على التزوج، بأي وجهٍ تعذر التزوج، وقيل معناه: لا يجدون صداقًا للنكاح، والمعنى الأول أعم، والثاني أليق بقوله حتى يغنيهم الله من فضله»[٢].

فابن جزي رجح القول الثاني، وهو اعتماد المال كسبب لعدم القدرة على الزواج معتمدًا على تتمة الآية، ويقال: إنَّ أرفع مستويات التفسير القرآني هو تفسير القرآن بالقرآن، وكذلك فعل ابن جزي، حينما صرَّح بأنَّ معنى المؤونة أليق من المعنى الأول، فناقش ورجح القول الآخر..

أما أبو حيان ففسر قوله تعالى ﴿لاَ يَجِدُونَ نِكَاحًا﴾ بقوله: قيل النكاح هنا اسم ما يمهر وينفق في الزواج، كاللحاف واللباس لما يلتحف به ويلبس، ويؤيده قوله : ﴿حَتَّى يُغْنِيَهُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ فالمأمور بالاستعفاف هو مَن عدم المالَ الذي يتزوج به، ويقوم بمصالح الزوجية»[٣].

ولم يصرح أبو حيان بالمجاز المرسل، وإنما فسَّر المعنى القرآني، كما فعل القرطبي، وابن جزي.

(1) الجامع ٢٢٥/١٢.
(2) التسهيل ٦٦/٣.
(3) البحر ٤٥١/٦.

والبلاغة الكامنة في هذه العلاقة أنَّ السبب والنتيجة يندمجان حتى يكادا أن يكوّنا شيئًا واحدًا نستطيع أن نعبر عنه بإحدى الطريقتين، إما السبب أو النتيجة، فيصبح أحدهما رمزًا للآخر يشير إليه ويصرِّح به.

وإذا عكسنا العلاقة السابقة يصبح إطلاق السبب مجازًا ليدل على المسبب.

٤ – إطلاق السبب على المسبَّب:

نحو قوله تعالى: ﴿مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ﴾[١]. أي القبول والعمل به، لأنه مسبَّب عن السمع[٢].

ذكر القرطبي، وهو يفسر الآية السابقة، هذا المعنى فقال: «ويجوز أن تكون) ﴿مَا﴾ نافية لا موضع لها؛ إذ الكلام قد تم قبلها، والوقف على العذاب كاف؛ والمعنى: ما كان يستطيعون في الدنيا أن يسمعوا سمعًا ينتفعون به؛ ولا أن يبصروا إبصار مهتد. قال الفراء: كانوا يستطيعون السمع، لأنَّ الله أضلَّهم في اللوح المحفوظ. وقال الزجاج: لبغضهم النبي ﷺ وعداوتهم له لا يستطيعون أن يسمعوا منه ولا يفقهوا عنه. قال النحاس: وهذا معروف في كلام العرب؛ يقال: فلان لا يستطيع أن ينظر إلى فلان إذا كان ذلك ثقيلاً عليه»[٣].

فعدم السمع لا يضاعف العذاب، وإنما هو سبب في النتيجة أو المسبّب، وهو عدم الإيمان. والعلاقة المانعة من إرادة معنى الرزق الحقيقي تُسمَّى السببية، والقرطبي أشار إلى المعنى المجاز معتمدًا على معنى (ما) النافية، وأكَّد رأيه بكلام الفراء، والزجاج، والنحاس.

وقال ابن جزي عند تفسير الآية ﴿مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ﴾ (مَا)

(1) سورة هود: ١١/٢٠.

(2) الإتقان ٢/٧٥٧.

(3) صناعة الكتابة، ص ٩٤.

نافية، والضمير الكفار، والمعنى وصفهم بأنهم لا يسمعون ولا يبصرون كقوله: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ الآية، وقيل غير ذلك، وهو بعيد»[١].

ومما قاله أبو حيان في هذه الآية: ﴿مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ﴾: إخبار عن حالهم في الدنيا على سبيل المبالغة، يعني السمع للقرآن، ولما جاء به الرسولﷺ»[٢].

وبالتدقيق في قول أبي حيان (السمع للقرآن) نفهم معنى الإيمان، ولكنه لا يشير إلى المجاز المرسل، بل لا يذكر نوعه، وإنما صرَّح باللون البلاغي الكامن وراء هذا النوع من الإخبار، وهو المبالغة في الكفر.

ومن علاقات المجاز المرسل تسمية الشيء باسم ما كان عليه.

٥– تسمية الشيء باسم ما كان عليه:

نحو قوله تعالى: ﴿وَآتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ﴾[٣]، أي الذين كانوا يتامى، إذ لا يُتْمَ بعد البلوغ[٤].

وهذا النوع من المجاز المرسل يطلق عليه أيضًا الماضوية[٥]، أي: ما كان عليه الشيء في الماضي، فيسمونه باسم ما كان عليه. والمجاز في هذه العلاقة أنهم يستعملون اللفظ للدلالة على ما كان عليه الشيء في الماضي، ويريدون ما هو عليه في الحاضر، ويجرون بذلك على أنَّ دلالة الصفة على الحاضر حقيقة، وعلى ما عداه مجاز..

قال القرطبي في تفسير الآية السابقة: ﴿وَآتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ﴾: وأراد

(1) التسهيل ١٠٣/٢.
(2) البحر ٢١٢/٥.
(3) سورة النساء ٢/٤.
(4) الإتقان ٧٥٧/٢.
(5) علي، أسعد: صناعة الكتابة، ص ١٩٤.

باليتامى الذي كانوا أيتامًا؛ كقوله: ﴿فَأُلْقِيَ السَّحَرَةُ سَاجِدِينَ﴾[1]. ولا سحر مع السجود، فكذلك لا يُتمْ مع البلوغ. وكان يقال للنبي ﷺ: (يتيم أبي طالب) استصحابًا لما كان.

﴿**وَآتُوا**﴾ أي أعطوا، والإيتاء الإعطاء. ولفلان أتْوٌ، أي عطاء. أبو زيد: أتَوْتُ الرجل آتوه إتاوةً، وهي الرِّشوة. واليتيم من لم يبلغ الحلم، وقد تقدَّم في (البقرة) مستوفى. وهذه الآية خطاب للأولياء والأوصياء»[2].

إنَّ هذا المجاز يخرج عنه حكم فقهي، ولا بدَّ من حمله على معنى الماضوية لأنَّ عدم حمله على معنى ما كان يجعل المدلول متضمنًا أن نعطي القاصر ماله، وإعطاء القاصر ماله وهو لم يبلغ سن الرشد بعد ينبىء بضياع المال لأنه لا يجيد التصرف به. ولذلك لا بدَّ من علاقة الماضوية، أي إعطاء المال لمن كان يتيمًا، ثم أصبح راشدًا، فالبلاغة القرآنية مرتبطة بالمعاني الفقهية للتشريع الإسلامي، والقرطبي صرَّح بهذا المعنى وقاسه على آية أخرى، وفسَّر المجاز القرآني بالمجاز القرآني، إلا أننا كما عهدناه، لا يذكر اسم العلاقة أو نوع المجاز.

أما ابن جزي فأورد عدة معان للآية، ثم صرَّح في أحد الأوجه بمعنى الأوجه السابقة، وهذا ما تميز به عن القرطبي فقال: «﴿وَآتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ﴾ خطاب للأوصياء، وقيل للعرب الذين لا يورثون الصغير مع الكبير، أمروا أن يورثوهم، وعلى القول بأنَّ الخطاب للأوصياء، فالمراد أن يؤتوا اليتامى من أموالهم ما يأكلون ويلبسون في حال صغرهم، فيكون اليتيم على هذا حقيقة، وقيل المراد دفع أموالهم إليهم إذا بلغوا فيكون اليتيم على هذا مجاز، لأنَّ اليتيم قد كبر»[3].

(1) سورة الأعراف ١٢٠/٧.
(2) الجامع ٩/٥.
(3) التسهيل ١٢٩/١.

وتفرَّد أبو حيان عن سابقَيْه بتسمية المجاز باعتبار ما كان، وأكد وجود المجاز في الآية السابقة:فقال:«... واليُتم في بني آدم فقد الأب، وهو جمع يشمل الذكور والإناث، وينقطع هذا الاسم شرعًا بالبلوغ، فلا بد من مجاز في اليتامى، لإطلاقه على البالغين اعتبارًا، وتسمية بما كانوا عليه شرعًا قبل البلوغ من اسم اليتم، فيكون الأولياء قد أمروا بأن لا تؤخر الأموال عن حد البلوغ، ولايمطلوا إن أُونِسَ منهم الرشد.وإما أن يكون المجاز في﴿**آتُوا**﴾ويكون معنى إيتائهم الأموال: الإنفاق عليهم منها شيئًا فشيئًا، وألا يطمع فيها الأولياء والأوصياء، ويكفوا عنها أيديهم الخاطئة، وعلى كلا المعنيين الخطاب لمن له وضع اليد على مال اليتيم شرعًا»[(١)].

إنَّ أبا حيان التفت – في حين لم يلتفت القرطبي وابن جزي– إلى وجه المجاز، وذكر نوعين أحدهما يعود إلى المجاز المرسل، وأطلق عليه اسمًا هو اعتبار ما كان أي الماضوية.وقد تعكس هذه العلاقة المجازية فيُسمَّى الاسم باسم ما يؤول إليه.

٦ – تسمية الشيء باسم ما يؤول إليه:

نحو قوله تعالى:﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾[(٢)]، أي عنبًا يؤول إلى الخمرية[(٣)].

ويقصد البلاغيون بالمستقبلية النسبة إلى المستقبل، أي ما سيكون عليه الشيء في المستقبل، فيسمونه باسم ما سيكون عليه.والمجاز في هذه العلاقة أنهم يستعملون اللفظ للدلالة على ما سيكون عليه الشيء في المستقبل، متجاوزين ما هو عليه في الحاضر[(٤)].

(1) البحر ١٦٥/٣.
(2) سورة يوسف ٣٦/١٢.
(3) السيوطي: الإتقان ٧٥٨/٢.
(4) صناعة الكتابة، ص ١٩٥.

والقرطبي حين يفسر الآية لا يشير إلى معنى المستقبلية في تفسيره. وإنما يعدها اسمًا من أسماء العنب، حسب ما وردت في لهجات العرب، أو على حذف مضاف هو (عنب)، أي (أعصر عنب خمر). وفي ذلك يقول: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ أي عنبًا، بلغة عمان، قاله الضحاك. وقرأ ابن مسعود: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ عنبًا﴾. وقال الأصمعي: أخبرني المعتمر بن سليمان أنه لقي أعرابيًا ومعه عنب فقال له: ما معك؟ قال: خمر، وقيل معنى ﴿أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ أي: عنب خمر، فحذف المضاف. ويقال: خمرة وخَمْر وخمور، مثل تمرة وتمر وتمور[١].

أما ابن جزي فذكر نوع المجاز وسماه بـ (ما يؤول إليه) فقال في ﴿أَعْصِرُ خَمْرًا﴾: قيل فيه سُمِّي العنب خمرًا بما يؤول إليه، وقيل هي لغة»[٢].

وصرَّح أيضًا أبو حيان فقال: «وسمي الخمر خمرًا باعتبار ما يؤول إليه، وقيل الخمر بلغة غسان اسم العنب، وقيل في لغة أزد عمان، وقال المعتمر لقيت أعرابيًا يحمل عنبًا في وعاء، فقلت ما تحمل قال خمرًا أراد العنب...»[٣].

٧ – إطلاق اسم الحال على المحل:

والمجاز في هذه العلاقة أنهم يستعملون اللفظ الدال على (الحال)، وهم يريدون غيره، فتتجاوزه إرادتهم إلى (المحل) الذي ينزل أو يقيم فيه[٤].

وقد ورد هذا اللون من المجاز في قوله تعالى: ﴿فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾[٥].

وصرَّح القرطبي بهذا المعنى لكنه لم يشر كعادته إلى علاقة المحلية، فقال:

(1) الجامع ١٦٦/٩.
(2) التسهيل ١١٩/٢.
(3) البحر ٣٠٨/٥.
(4) صناعة الكتابة، ص ١٩٢.
(5) سورة آل عمران: ١٠٧/٣.

﴿فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾. أي في جنته ودار كرامته خالدون باقون. جعلنا الله منهم وجنبنا طرق البدع والضلالات، ووفقنا لطريق الذين آمنوا وعملوا الصالحات. آمين[١].

أما ابن جزي فتجاوز هذا الجزء من الآية ولم يفسره[٢].

ونص أبو حيان على معنى الجنة فقال: «ولما أخبر تعالى أنهم مستقرون في رحمة الله، بيَّن أنَّ ذلك الاستقرار هو على سبيل الخلود، لا زوال منه ولا انتقال، وأشار بلفظ الرحمة إلى سابق عنايته بهم، وأنَّ العبدَ وإنْ كثرت طاعته لا يدخل الجنة إلا برحمة الله تعالى.

وقال ابن عباس: المراد بالرحمة هنا الجنة وذكر الخلود للمؤمن ولم يذكر ذلك للكافر إشعارًا بأنَّ جانب الرحمة أغلب....»[٣].

ومما يلاحظ هنا أنَّ المفسرين الثلاثة لم ينصوا على علاقة المحلية باللفظ وإنما صرحوا بالمعنى من غير أن يذكروا علاقة المحلية.

ومن إطلاق اسم الحال على المحل قوله تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ﴾[٤]. أي في عينك. على قول الحسن البصري[٥].

قال القرطبي عند تفسير الآية السابقة: «رآهم النبي ﷺ في منامه قليلاً، فقصَّ ذلك على أصحابه، فثبَّتهم الله بذلك. وقيل: عنى بالمنام محل النوم وهو العين؛ أي في موضع منامك، فحذف، عن الحسن. قال الزجاج: وهذا مذهب

(1) الجامع ٤/١٦٠.
(2) التسهيل ١/١١٥.
(3) البحر ٣/٢٦.
(4) سورة الأنفال ٨/٤٣.
(5) الإتقان ٢/٧٥٨.

حسن، ولكن الأولى أسوغ في العربية؛ لأنه قد جاء ﴿وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ الْتَقَيْتُمْ فِي أَعْيُنِكُمْ قَلِيلاً وَيُقَلِّلُكُمْ فِي أَعْيُنِهِمْ﴾[1]. فدلَّ على أنَّ هذه رؤية الالتقاء، وأنَّ تلك رؤية النوم»[2].

«ذكر القرطبي الوجه الأول وهو قول الجمهور أنَّ الرؤية هي رؤية منام، ثم انتقل إلى قول الحسن البصري وهي رؤية العين. وذكر علاقة المحلية في قوله (محل النوم). وذكر قول الزجاج باستحسانه هذا القول، لكنه عاد ورجح قول الجمهور، عندما فرَّق بين رؤية المنام، ورؤية العين، بأنْ أورد الآية التي تليها والمتضمنة معنى الرؤية العينية الحقيقية.

ولم يورد ابن جزي إلا رأي الجمهور؛ فقال: «﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ﴾ الآية: كان رسول الله ﷺ قد رأى الكفار في نومه قليلاً فأخبر بذلك أصحابه فقويت أنفسهم»[3].

وفسَّر أبو حيان الآية فقال: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلاً وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الأَمْرِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ الخطاب للرسول ﷺ. وتظاهرت الروايات أنها رؤيا منام، رأى الرسول ﷺ فيها الكفار قليلاً فأخبر بها أصحابه فقويت نفوسهم وشجعت على أعدائهم وقال النبي ﷺ لأصحابه حين انتبه (أبشروا لقد نظرت إلى مصارع القوم). والمراد بالقلة هنا قلة القدر واليأس والنجدة، وأنهم مهزومون مصروعون. ولا يحمل على قلة العدد لأنه ﷺ رؤياه حق، وقد كان علم أنهم ما بين تسعمئة إلى ألف فلا يمكن حمل ذلك على قلة العدد، وروي عن الحسن أنَّ معنى في منامك في عينك، لأنها

(1) سورة الأنفال ٨/٤٤.
(2) الجامع ٧/٣٨١.
(3) التسهيل ٢/٦٦.

مكان النوم كما قيل للقطيفة المنامة، لأنه ينام فيها فتكون الرؤية في اليقظة وعلى هذا فسَّر النقاش وذكره عن المازني وما روي عن الحسن ضعيف[١].

وهكذا فإنَّ أبا حيان يرجح كما رجح القرطبي وابن جزي الرؤيا في المنام لكنه يذكر الرأي الآخر المعوَّل على المجاز أي إطلاق اسم الحال وهو المنام على المحل وهو (عينك) وقاسها على قولنا للقطيفة، وهي الحال، الدثار المحمَّل: مَنَامَة لأنها مكان النوم، لكنه في النهاية يضعف قول الحسن.

وإذا ما عكسنا العلاقة المجازية اللغوية المرسلة يُصبح المحل يدل على اسم الحال.

٨ – إطلاق المحل على اسم الحال:

ويقصد البلاغيون النسبة إلى المحل، أي المكان. والمجاز في هذه العلاقة أنهم يستعملون اللفظ الدال على المكان وهم يريدون غير المكان، فتتجاوز إرادتهم المكان إلى من فيه أو ما فيه[٢].

ومن الآيات القرآنية التي تضمنت هذه العلاقة المجازية قوله تعالى: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَه﴾[٣]. أي أهل ناديه، أي مجلسه[٤]. ومنها قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[٥]. أي: اسأل أهل القرية. ومن بلاغة هذه الآية أنَّ المكان والمكين سيشهدان على إخوة يوسف مبالغة وتوكيدًا منهم على أنهم صادقون حتى طلبوا سؤال المكان لإخراج ما في نفسهم من صدق فجلعوا المكان وأهله شاهدين.

قال القرطبي عند تفسير الآية السابقة: «قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا

(1) البحر ٤/٥٠١.
(2) صناعة الكتابة، ص ٣٣٤.
(3) سورة العلق: ٩٦/١٧.
(4) الإتقان ٢/٧٥٨.
(5) سورة يوسف: ١٢/ ٨٢.

فِيهَا وَالْعِيرَ﴾. حققوا بها شهادتهم عنده ورفعوا التهمة عن أنفسهم لئلا يتهمهم. فقولهم: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ أي أهلها، فحذف؛ ويريدون بالقرية مصر وقيل: قرية من قراها نزلوا بها وامتاروا منها. وقيل المعنى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ وإن كانت جمادًا، فأنت نبي الله، وهو ينطق الجماد لك؛ وعلى هذا فلا حاجة إلى إضمار؛ قال سيبويه: ولا يجوز كلِّم هندًا وأنت تريد غلام هند؛ لأنَّ هذا يُشْكِل. والقول في العير كالقول في القرية سواء. ﴿وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾ في قولنا»[1].

إنَّ إيراد القرطبي رأي سيبويه في هذا الموضع غير مناسب لهذا المقام فقولنا: (كلم هندًا) يتضمن لغزًا وإبهامًا غير مقبولين في الفصاحة العربية. أما قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾. فلا يمكن أن نسأل عقليًا الجماد وإن صرَّح القرطبي بذلك لأنَّ أهل القرية كانوا قد خبروهم وشاهدوهم أي: واسأل أهل القرية. وأما أن نقيس جملة من كلام العرب، لا توافق معنى القرآن الكريم على آية منه، فهذا لا يُقبل، وإن صرَّح به سيبويه واستشهد به القرطبي.

وأشار المفسرون الأندلسيون إلى علاقة المجاز من غير أن يصرحوا بالمجاز، ولكنهم حللوا المعنى بأنهم فسروا إطلاق المحل على اسم الحال، فالقرطبي توسع في تفسير الآية وبيَّن أنَّ المراد بـ (النادي) (أهل النادي)، ثم أكد كلامه بأمثلة شعرية ورد فيها النادي بمعنى أهل النادي أو المجلس، فقال[2]: «.... والنادي في كلام العرب: المجلس الذي ينتدي فيه القوم، أي يجتمعون، والمراد أهل النادي، كما قال جرير[3]:

لهم مجلسٌ صُهْبُ السِّبالِ أذلةٌ سواسية أحرارها وعبيدُها

(1) الجامع ٩/٢١٤.

(2) الجامع ٢٠/١١٣.

(3) ديوان ذي الرمة ٢/١٢٣٥، ونسب خطأ لجرير.

قال زهير[١]:

وفـيهم مقامـاتٌ حِـسَانٌ وجُوهُهـا وأندِيـــةٌ ينتابُهـــا القـــولُ والفِعْـــلُ

وقال آخر [المهلهل][٢]:

[نبئـت أنَّ النّـار بعـدك أوقـدت] واسـتبَّ بعـدك يـا كليـب المجلـسُ

وقد ناديت الرجل أناديه إذا جالسته. قال زهير[٣]:

وجـار البيـت والرجـل المنـادي أمـــامَ الحـــيِّ عقـــدُهما سَـــواءُ

وفسَّر ابن جزي الآية على هذا المعنى، فقال في قوله تعالى:﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَه﴾: النادي والندى المجلس الذي يجتمع فيه الناس وكان أبو جهل قد قال: أيتوعدني محمد فوالله ما بالوادي أعظم ناديًا مني فنزلت الآية تهديدًا وتعجيزًا له، والمعنى: فليدع أهل ناديه لنصرته إنْ قدروا على ذلك[٤].

وأكد أبو حيان كلام سابقيه، فقال: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَه﴾ إشارة إلى قول أبي جهل وما بالوادي أكبر ناديًا مني، والمراد أهل النادي. وقال جرير:

لهم مجلس صهبُ السّبال أذلة

أي أهل مجلس ولذلك وصف بقوله (صهب السبال أذلة) وهو أمر تعجبي أي لا يقدره الله على ذلك لو دعا ناديه لأخذته الملائكة عيانًا[٥].

وهكذا نجد أنَّ العلاقة المجازية في الآية هي المحلية، حيث ذُكر المكان وتُجوِّز

(1) شرح شعر زهير، ص ٩٣.

(2) نوادر أبي زيد الأنصاري، ص ٢٩؛ ومجالس ثعلب، ص ٤٦، ٥٦٢؛ وأمالي ابن الشجري ١/٣٢٤،١٨٤،٥٢.

(3) شعر زهير بن أبي سلمى، ص ١٤٢٠.

(4) التسهيل ٤/٢٠٩.

(5) البحر ٨/٤٩٥.

المكان إلى من فيه. لكننا كما رأينا، لم يُسمّوا هذا النوع من المجاز، وإنما اكتفوا بتفسيره على الإضمار، وقاسوا الآية على الشعر العربي للاستدلال على الإضمار. ومن المجاز المرسل قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ ﴾[1].

ونلاحظ أنَّ القرطبي أورد معنى المجاز وهو المكانية فذكر المحل (القرية) وأراد الحال (ساكنيها).

ومن الجدير بالذكر أن ننص في هذا المقام على المعنى الفقهي الذي أخرجه القرطبي من الآية السابقة في قوله: «في هذه من الفقه أنَّ كل من كان على حق، وعلم أنَّه قد يُظن به أنه على خلاف ما هو عليه أو يتوهَّم، [عليه] أن يرفع التهمة وكل ريبة عن نفسه، ويصرِّح بالحق الذي هو عليه، حتى لا يبقى لأحد مُتَكلَّم» [2]. لذلك على كل إنسان ردَّ التهمة عنه إن كان بريئًا وهذا واجب مستنبط من الآية وهنا نلاحظ شدة ارتباط البلاغة العربية في القرآن الكريم باستنباط الأحكام الفقهية في بعض المواضع من القرآن الكريم.

أما ابن جزي فنراه يتفرد عن القرطبي بذكر لفظ المجاز فهو يصطلح على وجود المجاز في الآية الكريمة في لفظ (الْقَرْيَةَ)، (وَالْعِيرَ). فيقول: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ تقديره: واسأل أهل القرية، وكذلك أهل العير: يعنون الرفقة، هذا هو قول الجمهور وقيل المراد سؤال القرية بنفسها والعير بنفسها ولا يبعد أن تخبره الجمادت لأنه نبي، والأول أظهر وأشهر على أنه مجاز؛ والقرية هنا هي مصر[3].

وتبرز شخصية ابن جزي المناقشة والمتعمقة في وجوه التأويل، ويؤيد رأي

(1) سورة يوسف: ٨٢/١٢.
(2) الجامع ٢١٤/٩-٢١٥.
(3) التسهيل ١٢٦/٢.

الجمهور ويرجحه على أنه مجاز، ويصرح بذلك بقوله: (والأول أظهر) ويقصد بالأول تفسير الآية على تقدير محذوف (أهل) القرية.

وحمل أبو حيان الآية على الإضمار فقال عند تفسير الآية: «والظاهر أن ذلك على إضمار أهل، كأنه قيل: وَسَلِ القرية وأهل العير، إلا أنه أريد (بالعير) القافلة فلا إضمار في قوله: والعير»[١].

وفي هذا القول نلاحظ أنَّ أبا حيان رجح الإضمار في قوله و(اسأل القرية) ونفاه في قوله تعالى (والعير) ولم يذكر نوع المجاز ولا علاقته، وهو مجاز مرسل علاقته المحلية، ذكر المحل وهو القرية وأراد الحال وهم أهلها.

ومن المجاز اللغوي نجد تسمية الشيء باسم آلته حيث يتحد الفعل باسم آلته حتى يصل اسم الآلة إلى درجة من الإبلاغ يُعبر عن الفعل.

٩– تسمية الشيء باسم آلته :

ويقصدون بهذه العلاقة كون الشيء واسطة في التأثير، عليه يتوقف التأثير والتأثر، إذ به يعالج المؤثِّر، ومثاله أن يذكر اسم ويراد به الأثر الذي ينتج عنه، وبذلك يستعمل اللفظ الدال على آلة الشيء مكان الشيء نفسه[٢].

ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿وَاجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الآخِرِينَ﴾[٣]. أي ثناء حسنًا، لأنَّ اللسان آلته[٤].

وقد عدَّ القرطبي هذا اللون البلاغي من باب الاستعارة ويبدو أنهم كانوا يخلطون أحيانًا بين أنواع البلاغة أو أنه أراد استعارة اللسان للقول أو الثناء. ومردّ

(1) البحر المحيط ٣٣٧/٥.
(2) صناعة الكتابة، ص ٢٠١.
(3) سورة الشعراء: ٨٤/٢٦.
(4) الإتقان ٧٥٩/٢.

ذلك إلى عدم اصطلاح المفسرين الأندلسيين على كل نوع من أنواع البلاغة وتسميته، فكانوا يعتمدون على كلمات بعينها كالمجاز والتشبيه والاستعارة والكناية، ونراه يتابع فيستعمل الكناية للتعبير عن هذه العلاقة فقال[١]: «والمراد باللسان القول، وأصله جارحة الكلام. قال القتبي: وموضع اللسان موضع القول على الاستعارة، وقد تكني العرب بها عن الكلمة. قال الأعشى [باهلة][٢]:

إني أَتَتْـــني لـــسانٌ لا أسَـــرُّ بهـــا مـن عَلْـوٌ لا عجَـبٌ منهـا ولا سـخرُ

أما ابن جزي فاكتفى بأن فسَّر ﴿لِسَانَ صِدْقٍ﴾ بالثناء الجميل[٣] ولم يفصل. واعتمد أبو حيان رأي ابن عطية، ولم يصرِّح بلفظ المجاز أو الاستعارة أو الكناية كما أوردها القرطبي فقال في قوله تعالى ﴿لِسَانَ صِدْقٍ﴾: قال ابن عطية هو الثناء وتخليد المكانة بإجماع من المفسرين. وكذلك أجاب الله دعوته فكل ملة تتمسك به وتعظمه وهو على الحنيفية التي جاء بها محمد ﷺ، وقال مكي: وقيل معنى سؤاله أن يكون من ذريته في آخر الزمان من يقوم بالحق، فأجيبت الدعوة في محمد ﷺ، وهذا معنى حسن إلا أنَّ لفظ الآية لا يعطيه إلا بتحكم على اللفظ انتهى[٤].

وهكذا نرى تفرّد القرطبي في تحليله للمجاز، وإن لم يصطلح على النوع المجازي، ولكنه أشار إلى الآلة بمعنى الجارحة، وذكر لفظ الاستعارة، وأيَّد رأيه ببيت من الشعر للأعشى، فالمجاز الموجود في الآية هو مجاز مرسل، علاقته الآلية، باعتبار أنَّ اللسان آلة للذكر، فذُكر وأريد به الذِّكر مجازًا بعلاقة الآلية.

(١) الجامع ١٠٦/١٣.
(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٩٠/٤؛ وخزانة الأدب ١٩١/١، ١٥٦/٤، ٥١١/٦.
(٣) التسهيل ٨٧/٣.
(٤) البحر ٢٦/٧.

ومن المجاز اللغوي:

١٠ – تسمية الشيء باسم ضده:

ونعني بهذه العلاقة استعمال كلمة في معناها المعاكس لها، وهذا المعنى يجب أن يفهم من سياق الكلام وغرض هذه العلاقة، إما المدح والاستحسان أو الذم والسخرية نحو قوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[١]. والبشارة حقيقة في الخبر السار[٢].

وفي سورة البقرة يفسِّر القرطبي قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ وَأُتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾[٣].

فيقول: لما ذكر الله عزَّ وجل جزاء الكافرين ذكر جزاء المؤمنين أيضًا. والتبشير الإخبار بما يظهر أثره على البشرة – وهي ظاهر الجلد – لتغيّرها بأول خبر يرد عليك؛ ثم الغالب أن يُستعمل في السرور مقيَّدًا بالخير المبَشَّر به، وغير مقيَّد أيضًا. ولا يُستعمل في الغمّ والشر إلا مُقيَّدًا منصوصًا على الشر المبشَّر به. قال الله تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾. ووجهٌ بشيرٌ إذا كان حسنًا بيِّن البشارة (بفتح الباء). والبُشرى: ما يُعطاه المبَشِّر. وتباشير الشيء: أوله»[٤].

والقارىء لكلام القرطبي حول الآية السابقة يجده يشير إلى معنى التضاد، فقد نصَّ في تفسيره على أنَّ البشارة تستعمل في السرور، أما استعمالها في سورة آل عمران فجاءت على سبيل التضاد، فهو يقارن بين آية البقرة التي جاءت فيها

(1) سورة آل عمران: ٢١/٣.
(2) السيوطي: الإتقان ٧٥٩/٢.
(3) سورة البقرة: ٢٥/٢.
(4) الجامع ٢٢٧/١.

البشارة مستعملة في حالتها الغالبة، وبين آية آل عمران التي جاءت فيها البشارة على سبيل التضاد.

وأبو حيان أشار إلى معنى التضاد في الآية من غير أن يسمي نوع المجاز المرسل ولكنه تفرَّد بذكر الغرض البلاغي لهذا الأسلوب فخرَّجه على سبيل التهكم والاستهزاء بالكافرين. قال: «... وتقدَّم أنَّ البشارة هي أول خبر سار فإذا استعملت مع ما ليس بسار فقيل: ذلك هو على سبيل التهكم والاستهزاء»(١).

وهكذا فإنَّ المجاز في الآية الكريمة هو مجاز مرسل علاقته التضاد، وبلاغة الصياغة في الآية أتت مبتدئة بلفظ البشارة حيث تنفرج النفوس وتُفرج بالخبر السار ثم ما تلبث أن تنقبض وتُصعق بلفظ العذاب حتى تضيق الأنفس فتنقَّلت الآية بين إقبال مطمع، وهو البشارة ثم مَنْع مُقمِع وهو العذاب.

– إن دراسة المفسرين الأندلسيين للمجاز المرسل وعلاقاته لم تقم على أساس إطلاق المسميات على هذه العلاقات، ولم يصطلحوا على تسمية المجاز بالمجاز المرسل، وإنما كان جلُّ اهتمامهم منصبًا على إخراج المعنى الموجود في كل آية، وهذا لا يعني أنَّ تقصيهم للمجاز المرسل لم يترافق في بعض الأحيان مع إطلاق التسميات على هذه العلاقات، فنراهم حينًا يطلقون على الماضوية (اعتبار ما كان) وعلى الجزئية والكلية (العام والخاص) وتفرَّد أبو حيان في ذلك عن القرطبي وابن جزي.

والمتقصي في تفاسير الأندلسيين يجد أنهم يطلقون اسم (المجاز) من غير أن يحددوا العلاقة أو يصرِّحوا بأنها استعارة في بعض المواضع. وعلى هذا فإن همهم الأول والأخير تفسير معاني القرآن.

ولعلَّ استعمالهم لفظ (الاستعارة) يدل على عمق نظرتهم إلى المجاز في

(1) البحر ٢/٤١٤.

القرآن الكريم، لأنَّ علاقات المجاز المرسل تدل على الاستعارة، فنحن نطلق المحل على الحال، أي نستعير المكان لتعريف أهله، أو الجزء للدِّلالة على الكل، فهذه التقسيمات للعلاقات، إنما هي تقسيمات عقلية وليست فنية، ففنية الصورة تُسبر بفهم المجاز وتحليله. والأندلسيون عندما درسوا المجاز المرسل كانت دراستهم تتقصى معنى الصورة وليس تسميتها أو نوعها، فأطلقوا المجاز على كل ما علاقته المشابهة أو غير المشابهة، بسبب فهمهم العميق لطبيعة تكوين الصورة، فكل ما يطلق من مسميات، يراد بها مدلولات أخرى ترافقها في اللفظ وتفهم في سياق الدال، كان المفسرون الأندلسيون يصنفونها تحت عنوان المجاز، أو الاستعارة، وإن كان مجازًا عقليًا أو لغويًا أو استعارة.

ولا ننسى أن نذكر الأحكام الشرعية التي استكنهوها في بعض الآيات، من المجاز الموجود فيها، فالقرطبي أشار إلى بعض القضايا الفقهية معتمدًا على المجاز.

ومن المجاز أيضًا الكناية: وهي كلام يحتمل معنيين، أحدهما قريب، والآخر بعيد. وهذا النوع المجازي بحث فيه المفسرون الأندلسيون، حيث يتفارق المعنى الحقيقي والمعنى المجازي، ويلتحمان في الوقت نفسه في جملة واحدة. والكناية تظهر بلاغتها من التلويح والتلميح، والإشارة والتطويح، دون التصريح والمباشرة والتقرير.

المصادر والمراجع

١–الإتقان في علوم القرآن : السيوطي، تقديم: مصطفى البغا، دار ابن كثير، دمشق، ١٩٩٣
٢–الأمالي : ابن الشجري، دار المعرفة، بيروت، د.ت.
٣–الإيضاح في علوم البلاغة : القزويني، شرح : محمد عبد المنعم خفاجي، بيروت، طبعة ٣، ١٩٨٩.
٤–البحر المحيط : أبو حيان الأندلسي، دار إحياء التراث، بيروت، طبعة ٢، ١٩٩٠.
٥–التسهيل لعلوم التنزيل: ابن جزي، دار الكتاب العربي، بيروت، طبعة ٤، ١٩٨٣.
٦–تأويل مشكل القرأن: ابن قتيبة، تحقيق : السيد صقر، دار التراث، القاهرة، طبعة ٢،

١٣٩٣هـ.
٧–التلخيص في علوم البلاغة: القزويني، شرح: عبد الرحمن البرقوقي، مصر، طبعة ٢، ١٩٣٢م .
٨–الجامع لأحكام القرآن: القرطبي، راجعه : صدقي جميل، خرج حديثه : عرفان العشا، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٣ .
٩–حاشية الدسوقي على شرح السعد التفتازاني لتلخيص المفتاح ضمن كتاب شروح التلخيص: محمد بن أحمد الدسوقي، القاهرة، ١٩٣٧.
١٠– خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الخانجي، ١٩٨٦.
١١– ديوان ذي الرمة: شرح أبي نصر أحمد ابن حاتم الباهلي، رواية ثعلب، ت: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، طبعة ١، ١٩٨٢.
١٢– شرح شعر زهير: صنعه أبو العباس ثعلب، ت : فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، طبعة ١، ١٩٨٢.
١٣– صناعة الكتابة: أسعد علي، فيكتور الكك، بيروت، طبعة ٣، ١٩٧٧.
١٤– الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل ووجوه التأويل: الزمخشري، منشورات البلاغة، مطبعة القدس، طبعة ٢، د.ت.
١٥– الكامل: المبرد محمد بن يزيد، ت: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، طبعة ١، ١٩٨٦.
١٦– الكتاب: سيبويه، ت: عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت من عام ١٩٦٦ إلى عام ١٩٧٥م.
١٧– لسان العرب: ابن منظور أبو الفضل محمد بن مكرم، دار صادر، بيروت.
١٨– مجالس ثعلب: ثعلب، أبو العباس، ت: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، طبعة ٢، ١٩٤٨.
١٩– مفتاح العلوم: السكاكي، محمد بن علي، المكتبة العلمية الجديدة، بيروت، د.ت.
٢٠– نوادر أبي زيد الأنصاري: أبو زيد الأنصاري، ت: الشرتوتي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٦٩.
٢١– نضرة الإغريض في نصرة القريض: العلوي، المظفر بن الفضل، ت: نهى عارف الحسن، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٩٥.